

عن الدور العُماني في حل الأزمة السورية

منذ أن استقبلت سلطنة عُمان وزير الخارجية السوري وليد المعلم، في أول لقاء علني بين وزير خارجية دولة عربية منذ أن قرّرت الجامعة العربية تجميد عضوية سورية فيها، سادت تكهّنات كثيرة وطرحت أسئلة حول ماهية الدور العُماني في حل الأزمة في سورية.

بداية، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا اللقاء العلني وعلى هذا المستوى، لا يعني أنه صاقة في سماء صافية، أي لا يمكن عزله عن احتمال وجود اتصالات مباشرة وغير مباشرة على مستويات أخرى بين سورية وعُمان أدت إلى عقد هذا اللقاء العلني، كما لا يمكن فصله عن المناخ الإقليمي والدولي الذي يحيط بالأزمة السورية، فمناخ عام 2015 يختلف جذريا عن ما كان سائداً في الأعوام الأربعة الماضية، وهي عمر الحرب على سورية.

ويمكن الاستنتاج، بوضوح ومن دون أي تردّد، أنّ لقاء مسقط بين وزير خارجية سورية ووزير خارجية عُمان هو ثمرة هذا المناخ الإقليمي والدولي الجديد. ويتميز هذا المناخ بسمات تضغط جميعها باتجاه البحث عن حل للأزمة السورية خارج الرهانات التي سادت في السنوات الأربع الماضية. من بين هذه السمات فشل محاولات الغرب في إسقاط الدولة أو «النظام السوري»، على الرغم من الحشد الكبير الذي ججمته الولايات المتحدة في هذه السنوات، وطالما أنّ الدولة أو «النظام» قد صمد طيلة الفترة السابقة في مواجهة الحرب مع ما توفر له من قوى، فإنّ الرهان على إسقاط الدولة الآن بات وهما بوهم، كما أنّ له بين هذه السمات حدوث تحولات أثرت على مواقف الدول الإقليمية الكبرى المحركة للحرب على سورية، بدءاً بخروج الإخوان المسلمين من الحكم في مصر وتونس ومجيء حكومات تدعو إلى حل سياسي في سورية، مروراً باندلاع الحرب اليمنية، وما ترتبه هذه الحرب من أولويات على دولة كانت تلعب دوراً محورياً في الحرب على سورية عسكريا وسياسيا وإعلاميا وماليا هي حكومة المملكة العربية السعودية، والنتيجة بنتائج انتخابات 7 حزيران في تركيا وعودة المواجهة المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والجيش التركي، الأمر الذي أربك حكومة حزب العدالة والتنمية، الأكثر اندفاعا في الحرب على سورية، وغير أولوياتها. كما أنّ من بين السمات ارتداد الإرهاب على مشغليه واداعمه، وتجلي ذلك في الهجمات التي استهدفت السعودية وفرنسا، إضافة إلى الهجمات التي استهدفت الكويت وتونس، حيث بات خطر الإرهاب يهدد

دولا حليفة للولايات المتحدة، المحرك الرئيسي للحرب على سورية. هذا المناخ الإقليمي الجديد بسماته الثلاث، مضافة إليها نتائج الاتفاق حول ملف إيران النووي، وتراجع حدة العداء بين الولايات المتحدة وإيران، حيث كان لهذا العداء دورا كبيرا في الحرب على سورية التي استهدفت لأنها حليف لإيران، يفتح مسارا جديا للبحث عن حل سياسي للأزمة في سورية، وإذا كانت مبادرات البحث عن حل لهذه الأزمة انطلقت حصرا من روسيا، فهناك أكثر من طرف بات يسعى اليوم إلى مساندة وإكمال المبادرات الروسية، ويمكن وضع استضافة مصر لبعض أطراف المعارضة، إضافة إلى ما تقوم به الدبلوماسية العُمانية في هذا السياق.

تركيا تطبّع العلاقات مع «إسرائيل» للقطاف المفترض

منذ توقيع الاتفاق النووي الغربي مع طهران وانعدام فرص عرقلة من الأطراف المتضرّرة، بدليل مسارعة القوى الكبرى لزيارة إيران من مسؤولين في لندن، تكتديك على نجاح الملف، تستشعر تركيا مخاطر مكانتها المهترئة بعد مشاريع فشلت في تحقيق الإمتداد الإخواني في الجوار، ما جعل الغرب يسحب الثقة من إمكانية أي تقدم في مشاريعها في سورية وإبرازها إنشاء منقلبة عازلة أو «أمنة» كما تسميها، فجاء الرفض الأميركي وأضحى في هذا الصدد. تركيا لم تستسلم لخيارين: الأول اعتبار الأسد أمرا واقعا عليها لمواجهة وجوده من دون أوراق قوة، والثاني اعتبار العلاقة الأميركية مع إيران ستسحب منها امتيازات، وعليه تحاول تركيا اللبغ على الورث الأكثر حساسية من أجل النجاح في ما يرضي الأميركي ويشكل له آلية إبهار لملف يعتبر الأهم في الشرق الأوسط من دون تنازع وهو الصراع الفلسطيني.. «الإسرائيلي» أي القضية الفلسطينية.

وبشكل مفاجئ أثار جدلاً عارماً في أوساط حركات المقاومة وقوى التحرر العربي، وبدأت تفيض غير مباشرة بين حركة حماس و«إسرائيل» برعاية تركية يتوسلها طوي رئيس وزراء بريطانيا الأسبق. قبول حماس مبدأ التفاوض، كميداء يعكس رغبة تركية في ذلك نظرا إلى الأتناء الإخواني المشترك حيث تعتبر تركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية المرجع الرئيسي لحركة حماس و«الأمم»، وبالتالي فإن رغبة تركيا اليوم تتخطى قدرة حماس على القبول أو عدمه، لأن مستقبل الإخوان المسلمين عموما في المنطقة على المحك وعلى حركة حماس أن لا تفاضل بين مصطلحتها الخاصة ومصلحة الحركة العامة، وبالتالي فإنّ القبول بالتفاوض مفترس حكما وبرضى جميع الأطراف.

بخض النظر عن فرص نجاح المفاوضات التي تتحدث عما يشبه دولة مستقلة في غزة تنهي معها نضالا امتد أكثر من 60 عاما لاسترجاع كامل الأرض الفلسطينية، فإنّ العلاقة بين «إسرائيل» وتركيا العنينة لم تكن جيدة ولا يوجد توافد رسمي بين الطرفين، لكنّ تركيا اليوم وعلى ما يبدو تمهيد الطريق أمام لحظة عليها أنّ تكون جاهزة للاعتراف بأنها وراء هذا الزخم الذي أعطي للقضية الفلسطينية وورا، تحريك الموضوع الأبرز عند السيد الأميركي، وبالتالي فإنّ الفضل الأكبر لها ويفترض أن يعكس مواقف الاميركية تجاه تعاملها مع إيران والأسد ونفوذ الحلفاء بشكل عام.

وعليه، يصل وفد تركي إلى كيان العدو، كأول وفد رسمي منذ حادثة سفينة «مرمرة»، وما تلاها من تدور للعلاقات بين الطرفين. ويرأس الوفد رئيس مركز السياسات الاقتصادية التركية، ونائب الوزير لشؤون التعاون الإقليمي، وسيتم بحث السبل الكفيلة بإقامة منطقة صناعية بالقرب من جنين، بتمويل تركي وديم «إسرائيلي» وأميركي وأوروبي.

تركيا إذا تحاول إعادة تطبيع العلاقات، وهذه المرة بأجندة كاملة تتماشى مع إمكانية تقربها هي بنجاح المفاوضات وها هي على ما يبدو تجهز أرضية إعادة الإعمار والاستثمار بحيث تكون مقدمة لقطاف ريم لا ولن ياتي !

«توب نيوز»

سيناريو رئاسي لبناني

- لبنان يختبر حلأ مريكياً جرى طبيخه ويجري إخضاعه.
- النفيات حملت برلسكوني مجددا لرئاسة الحكومة الإيطالية وشكلت مَدْخلاً للتغيير السياسي في نيسان 2008.
- في العراق اختبار حملات ضد الفساد وغير الساحات يجري سلخ جمهور عريض بدنيامية التحرك عن خيارات إقليمية لترفع شعارات ضد إيران والسيد علي الخامنئي، ويجري اختبار ساحات لبنان لشعارات ضد حزب الله والسيد حسن نصرالله.
- في مصر جرى اختبار خيار الجنرال قائد الجيش المنقذ.
- في الربع العربي «الجزيرة» و«العربية» بديل الأحزاب مع ناشطي جمعيات.
- في لبنان جمع المربع النفائات مَدْخلاً والإعلام قيادة والساحات آلية وقائد الجيش حلاً.
- حراك ينتج مواجهة مفتوحة ولا رحيل مستحيل للحكومة، أو انتخاب معجزة لبرلمان، وتصير الرئاسة للجنرال لقطعة فسم بين الحراك وحفظ الاستقرار.
- أزمة النفائات مصنعة واللائمّ التحديد المبرك لسوكلين بيسر وهودع.
- صناعة الحراك لمؤسستين عملاقتين هما «ال بي سي» و«الجديد» اقوى من أحزاب كاملة مع بضعة ناشطين إلى الواجهة يصنعهم الإعلام.
- الناس الغاضبة تستجيب.
- لسنا ضدّ الجنرال لكن قولوها علناً وإياكم أن تمسوا المقاومة.

التعليق السياسي

صرخة الغضب اللبنانية

■ د. سلوى خليل الأمين

أخيراً انتفض الشعب اللبناني وكانت صرخة

الغضب عالية النبرة، حرة وغفوية، فجرها القهر المزمن والظلم المستمر، عبرت عن معاناة شعب مقهور منذ زمن سيطرة أصحاب رأس المال على السلطة، وجعل المال الأداة المحركة لكل إذعان وشراء ضمامن، لهذا ازداد الفقير فقراً والموظف فقراً والعامل اضطهاداً، مما سفح كرامة الشعب على عتبات من تولوا السلطة الذين كان مهمهم زيادة قروانهم، بغض النظر عن سلب المواطن اللبناني حقوقه المتوجبة المفروضة على نواب ووزراء ورؤساء منجم وكالة من أجل تدبير شؤونه الوطنية والمعيشية التي لم يؤدوها بإمانة المؤتمن، إذ سرعان ما خانوا الوطن وحاصروا الشعب بانتهاك حقوقه المادية والمعنوية، عبر العمل على إلغاء الطبقة الوسطى بتزوير خيلة اقتصادية منمنجة تجعل الوطن حكرا لفة ضحلة تمسك المفاسل السياسية والاقتصادية وتجعل الشعب فقيراً عن سابق إصرار وترصد، وكانت خطتهم شّن هذه الحرب الاقتصادية من أجل خفض صوت الشعب وجعل همّه الأكبر تأمين لقمه العيش والمستلزمات الحياتية اليومية، لهذا كانت الخطة المذمّة التي حطمت العنوان الوطني للمواطن زارعة الخوف في نفسه من المستقبل ربعا قائما، بسبب قلة الزاد والهولة الدائمة لتأمين مستقبل الأبناء.

هادئيه لشعب سننوات طوال، إما خوفاً وإما استزلاماً وإما صمتاً، إلى أن طغى الكيل أخيراً، بسبب أزمة النفائات التي فضحت الخصخصة والمحاصصة والانتفاعات الشخصية من المسؤولين، فبّث الشعب اللبناني للدفاع عن الحقوق المنهوبة... بالقول:

«طلعت ربحكم، وبنانا نحاسب».

هؤلاء النكواب، وهنا علينا أن نضع الجميع في كفة ميزان واحدة، مَدْودوا وتمدّدوا في الوقت الذي منهن نواب خانوا الوطن، حين لم يساهموا في توحيد هادئيه لمحاربة العدو الصهيوني، وحين رغبوا تصونهم ضدّ الحجرة الشقيقة سورية، مطالبين قيادتها بإيقاف الإصلاحات المقفودة في بلدهم وبين ظهرانيهم، مؤازرين الصناعات الإربابية و«إسرائيل» وكل الدول التي حكمت المواقرة ضدّها، بغض النظر عن الصلحة اللبنانية العليا، التي تتأثر سلبا إذا ما تعرّضت سورية للنظر، وهذا ما حصل.

لقد تناسوا أنّ لبنان ومواطنيه يرزحون تحت أعباء مديونية أغرقت كل مواطن بالدينون المستدامة، التي سطرها جهابذة السياسة حين جعلوا الأبناء المألفة مساراً محكماً لإفكار الناس وملء جيوبهم، دون رقة أو حجل من المستقبل والتاريخ الذي يسجل مآثرهم وطماطمهم وشبهواتهم إلى السلطة والمال بأحرف سوداء، دون إدراك وربما عن جهل أو قصور رؤيوي، تنبّئهم أنّ الشعب لا بدّ أن ينتفض ويثور، ويعرفهم في شرّ أعمالهم الشيطانية، من هنا كان تجسيع النفائات في الشوارع ورواحها الكريهة والخوف من الأمراض القشّة التي قصمت ظهر البعير، بحيث تحوّل صرخة الغضب التي انتفاضة واسعة في الداخل والخارج ازاحت الخوف والصمت من أذهان الشعب اللبناني، فنزل بقوة إلى الساحت

معتراضاً ومتافقا ومختلفا وصراخا في وجوههم: بنانا نحاسب... طلعت ربحكم... بنانا دولة مدنيّة... بنانا قانون انتخاب على أساس السليمة... أما ما بدنا طائفية لا نكتله اللبنانيون...أما ما عدنا ذلك فهو هرققات ضاربة تستند إلى فقر تطاعي لمستقبل لبنان.

هذه الصرخات الغاضبة وغيرها، عبرت عنها اللبنانيون بضمون طفق الكيل، في تطاهرة مساء السبت في 29أب الحالي، بمختلف طوائفهم ومشايخهم الزبئية والسياسية والمناطق التي ينتمون إليها بالولاء، بحيث يجب أن لا تخر منو الكرام، وأن لا يتّعت اعتبارها شقّة خلق، وغدا تندرث وينتهي كل شيء، ويعود كل شيء كما كان، من خاصة وخاصة واتفائقيات على السلب والنهب والفساد والإسعاد؛ المطلوب أن تكون الصورة واضحة لدى كل السياسيين الفاسدين منهم، والمقاومين المناضلين، والمطالبين بالإصلاح والتغيير، إنّه قد آن الأوان لسماع صرخة الناس وغضبهم، والتفكير مليا في الحراك الشعبي الذي سيتزايد يوما بعد يوم، والذي قد لا يفيق إلا بآذن، فالموضوع عام وشامل، يليق لفة لبنانية دون الأخرى حيث حداز حداز من ثورة البجاع، لأنّ الغفر كافر، وكما قال الإمام علي بن أبي طالب: «لو كان الغفر ليقظ لققنته»، وقال: «عجب لجانع كلب لا يخرج إلى الناس شاهراً سيفة»، وما قد خرج الشعب اللبناني شاهراً سيوف الحق والمطالب الاجتماعية التي هي حق من حقوقه الدستورية، والتي تؤمّن له العيش اللائق في وطنه، وكل مستلزمات الحياة الضرورية من ماء وكهرياء وتعليم مجاني وطبابة ووظائف مبنية على الكفاءة وليس على الواسطات ولوائج المحظوظين من المقربين للزّعماء ومذهبيتهم الكبيضة، التي أنكرها الحراك الشعبي وبنها، عبر التنبّه الحاصل لأهمية المواطنة اللبنانية الحقيقية والسليمة.

إنّ هذا الشعب الذي نزل بكثافة إلى الساحات

قانون الإرهاب في مصر...

البناء



معتراضاً على الزعماء والسياسيين ممّن أفسدوا الخزيّة ونهبوا المال العام ونهبه 11 مليار ما زالت ضائعة من دون إظهار قطع الحساب لها، ولم يكفهم هذا، فباتوا يهذّبون الموظفين بقطع رواتبهم التي لا تسبب ولا تخفي من جوع، بعد أن أجهضوا سليسة الرتب والرواتب المحقّة والتي ذهب جزءا كبيرا من مفاعيلها إلى جيوبهم وخزائن بيوت مالهم، غير أنّهم بالمطالبية الشعبية التي ستقول لهم يوما: من أين كل هذا؟

إنّ الظن بأنّ تدجين الناس وإرهاقهم بحرب اقتصادية مدّمرة عبر الخطط العشوائية المحكّمة التفاصيل التي يارسوها بدقة، لن تجعل المواطن خاضعا ومرتبئا للقمّة العيش الصعبة، وغاضبا للنظر عن تصرفات المسؤول السياسي الذي يعيث في الوطن فسادا، إضافة إلى ممارسة سياسة الفتنة الطائفية التي جعلوها مطية كي يتسنى في شدّ العصب المذهبي الذي يحرك عواطف الناس، خصوصا أنّ النظام اللبناني قائم على أساس طائفي 66 و6 مكرّز بات مروّضاً من الجميع، لأنّ الكثير من الجيل اللبناني الحالي، الوائق على مسارات القرية الكونية الكبيرة بات مؤمّنا بالعلمانية وبالدولة المدنية، وبيّحه في العمل والعيش الكريمة في وطنه وبين أهله.

فمنذ الحرب الأهلية التي حدثت في العام 1975 ولتاريخه، الوطن إلى سقوط وانهار مستمرّ، والمواطن في أجنحة العاصفة، خصوصا بعد تكريس الطائفية والمذهبية في كل اللبلا لا سيما في الوظائف الأولى وفي الرئاسات الثلاث، بعد أن كانت اتفاقا مبدئيا أدرج منذ الاستقلال وبقي سائدا في العرف، حتى أتى اتفاق الملاف وكّرس ذلك في بنوده، بعد أن حدّز العديد من صلاحيات رئيس الجمهورية، ومنحها لمجلس الوزراء مجتمعاً، وهذا أيضا باب من أبواب الفتنة التي دبرت في غمضة عين، وكان ما كان من إغراق لبنان في الدين العام، وترقيع المؤسسات بسهولة إلى بل يتّمتّ تداركها بخطط سليمة تنقذ رئاسة الجمهورية بانتخاب رئيس قوي، يعرف كيف يحاسب الفاسدين ويردّ أموال الشعب إلى الخزيّة.

فيا سادة الوطن النخب، تستطيعون إرجاع شغاعات الأراضي إلى أصحابها الحقيقيين، أي الشعب، وذلك بتأمين مساكن للنشباب تقضي على المؤسسة التي بلغ عددها في لبنان 85 في المئة أعلى نسبة في العالم، ومن رصيد الاملاك البحرية يتّمتّ تأمين سلسلة الربط والروابط التي تحرك الدورة الاقتصادية للنجار في الوطن، ولعلكم لم تسمعوا بالأسس صرخة أحد الشباب العلمانية والقومية من أجدانهم، فاخترقوا القضاء بداية عبر تعطيله وإدخاله في رتبته، مجبرا كي ينال حظوة الترقيع ونيل المراكز العليا أن يبق فعلى باب الدين العام، وهكذا عند اختيار ضباط الحربية والأمن العام والدرك وأمن الدولة، بحيث أصبح الدخول عبر لوائح زعماء الطوائف، علما أنّه في ما مضى كان اختيار الضباط يخضع لأمور سلوكية وطنية ومعنوية كثيرة تلحق حتى في اختيار شريكة العمر، وكذلك السفير الذي يمثل لبنان في الخارج، لهذا حلق لبنان في الداخل والخارج فانتج قادة جيش مشهود لهم، كما أنتج سفراء وشرفوا وجه لبنان الحضاري ورفقوا بين الأمم كافة في المحافل الدولية والمحافل العامة ومراتب الإدارة العامة، أما اليوم فحدّث ولا حرج من التجاوزات واختراق القوانين، حيث كل من يمت إلى الزعيم بصلته يكون المحظي بالمرآز والرتب، المهم وإنّ ينتمي مذهبيا للزعيم، هكذا هزلت الإدارة الرسمية وباتت اليوم في حالة النزاع الأخير، والمعروف أنّه متى سقطت الإدارة الرسمية التي تمثل نظام الدولة العادل... سقط الوطن.

هكذا أصبحنا: دون قضاء زبينا، ودون أمن منضبط للحل يطول، والدولة على شفير الهاوية، والحل ليس بإفراق الوطن من مؤسساته الرسمية، بل بديكّم أيها المسؤولون الحل المناسب الذي يحفظ لبنان من الانهيار، لهذا المطلوب التوجه السريع إلى مجلس النواب والاعتصام داخله، كحل الإمام السيد موسى الصدر حين اعتصم في العمالية أثناء الحرب الأهلية، حيث يمتّ ما يجري بين أبناء الوطن الواحد، حتى يتّمتّ الاتفاق على انتخاب رئيس قوي للجمهورية مقربين بإصدار قانون جديد للانتخابات على أساس الطوائف، فالوطن بحاجة إلى جهود الجميع وليكن الاتفاق قائما على ما سيكون رئيسا جديدا للحكومة ومن في نيته الانطلاق نحو بناء الوطن يبدأ بيد مع رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي من أجل عودة لبنان إلى صحافته الاصلية وصفحاته المرموقة التي جعلته سابقا وطناً للإبداع والإشعاع والنور.

سوى بأوامر خارجية، وإدارة رسمية مهلهلة، ومؤسسة الجيش خاضعة للقرارات السياسية المذهبية، ودون اتفاق على العداء لـ«إسرائيل» ومقاومتها، والتصدي لـ«داعش» والعصابات الإرهابية وخلايهاا الناعمة، بل هناك نواب يخذون مساراتهم تحت شعار المذهبية، التي بدأت تسري في الوطن كانثرا في الشتميم، حيث كل يعني على مذهبه شاحذاً رجس جماعته، وهنا المهزلة الكبرى، حين يتخلّى رجل السياسة عن وطنيته، ملتحقا بمذهبه ووطنقه، تاركاً الوطن في مهب الريح.

هذا الخطأ الفادح وقع فيه بعض رجالات السياسة في لبنان، فهادناو أشرار الوطن الذين باعوا ضمائرهم لغايات ومصالح شخصية، والمعلوم أنّ الفاسد يبقى فاسدا والخائن يبقى خائنا حين يعمل على إسقاط هيبة الدولة ومنعتها، فلنا منهم أنّ غضب الشعب في القمع، وإنّ الجرة في رفع الصوت، لن تكون بهذا الحجم داخلها وفي بلاد الانتشار، التي فجرتها ورائع الصفقات والاتفاقيات التي أنتجت شركات لجمع النفائات مددومة من بعض حيتان السياسة، الذين أصبحوا من جهابذة العارفين بجمع المال الحرام، والمسؤولين عن إفكار الشعب وموته السوري الباطي من الجوع والإهمال، والمسببين هيثة الأبناء والياس، وعدم القدرة على دفع فواتير الاستشفاء والدواء في ظل رواتب ضئيلة، ووظائف مخصّصة، وصرائب تسحب من جيوب الفقراء وغلاء مستمرّ بسبب عدم الرقابة الفعلية من الوزارت المخصّصة، إضافة إلى الختر المائي وانقطاع الكهرباء المستمرّ منذ ثلاثين عاما وأكثر، وقانون السير التي تصل مخالقاته ومقدار العقوبة إلى المليون ونصف المليون ليرة لبنانية، يعني أكثر من الحد الأدنى لللاجور، وجعلتهم يتدرون حجم صرخة الخبيرين التي والساحات وهذا السفارات اللبنانية في الخارج، وعلى الأوتسترادات في المناطق اللبنانية كافة، صريح العبارة ثورة غضب صارخة تدين رموز السلطة تقفرت ولن تخمد بسهولة إلى بل يتّمتّ تداركها بخطط سليمة تنقذ رئاسة الجمهورية بانتخاب رئيس قوي، يعرف كيف يحاسب الفاسدين ويردّ أموال الشعب إلى الخزيّة.

فيا سادة الوطن النخب، تستطيعون إرجاع شغاعات الأراضي إلى أصحابها الحقيقيين، أي الشعب، وذلك بتأمين مساكن للنشباب تقضي على المؤسسة التي بلغ عددها في لبنان 85 في المئة أعلى نسبة في العالم، ومن رصيد الاملاك البحرية يتّمتّ تأمين سلسلة الربط والروابط التي تحرك الدورة الاقتصادية للنجار في الوطن، ولعلكم لم تسمعوا بالأسس صرخة أحد الشباب العلمانية والقومية من أجدانهم، فاخترقوا القضاء بداية عبر تعطيله وإدخاله في رتبته، مجبرا كي ينال حظوة الترقيع ونيل المراكز العليا أن يبق فعلى باب الدين العام، وهكذا عند اختيار ضباط الحربية والأمن العام والدرك وأمن الدولة، بحيث أصبح الدخول عبر لوائح زعماء الطوائف، علما أنّه في ما مضى كان اختيار الضباط يخضع لأمور سلوكية وطنية ومعنوية كثيرة تلحق حتى في اختيار شريكة العمر، وكذلك السفير الذي يمثل لبنان في الخارج، لهذا حلق لبنان في الداخل والخارج فانتج قادة جيش مشهود لهم، كما أنتج سفراء وشرفوا وجه لبنان الحضاري ورفقوا بين الأمم كافة في المحافل الدولية والمحافل العامة ومراتب الإدارة العامة، أما اليوم فحدّث ولا حرج من التجاوزات واختراق القوانين، حيث كل من يمت إلى الزعيم بصلته يكون المحظي بالمرآز والرتب، المهم وإنّ ينتمي مذهبيا للزعيم، هكذا هزلت الإدارة الرسمية متى سقطت الإدارة الرسمية التي تمثل نظام الدولة العادل... سقط الوطن.

هكذا أصبحنا: دون قضاء زبينا، ودون أمن منضبط للحل يطول، والدولة على شفير الهاوية، والحل ليس بإفراق الوطن من مؤسساته الرسمية، بل بديكّم أيها المسؤولون الحل المناسب الذي يحفظ لبنان من الانهيار، لهذا المطلوب التوجه السريع إلى مجلس النواب والاعتصام داخله، كحل الإمام السيد موسى الصدر حين اعتصم في العمالية أثناء الحرب الأهلية، حيث يمتّ ما يجري بين أبناء الوطن الواحد، حتى يتّمتّ الاتفاق على انتخاب رئيس قوي للجمهورية مقربين بإصدار قانون جديد للانتخابات على أساس الطوائف، فالوطن بحاجة إلى جهود الجميع وليكن الاتفاق قائما على ما سيكون رئيسا جديدا للحكومة ومن في نيته الانطلاق نحو بناء الوطن يبدأ بيد مع رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي من أجل عودة لبنان إلى صحافته الاصلية وصفحاته المرموقة التي جعلته سابقا وطناً للإبداع والإشعاع والنور.

قانون الإرهاب في مصر...

ضوابط للاستقرار أم انتهاك لحرية الرأي والتعبير؟

– وفي جميع الأحوال للمحكمة أن تقضي بمنع المحكوم عليه من موازلة مهنة لمدة لا تزيد على ستة إذا وقعت الجريمة إخلالا بأصول مهنته»، وقد جاء هذا النص بعد استجابة لمطالب الجماعة الصحافية في مصر بإلغاء مادة سبقت في مشروع القانون قبل التصديق عليه والتي كانت تقرض الحبس وتمّ استبدالها بالفرامة المالية.

وقد اختلفت التفسيرات حول هذه المادة وعبثها كثيرون وفي مقدمتهم الصحافيون بأنها تمثل إنتقاصا من حرية الرأي والتعبير وأنها طريق مؤكّد لحبس الصحافيين نظرا إلى ارتفاع الغرامة المالية وتقديرها فوق قدرات الصحافي و المؤسسات الصحافية، والتي لا نجد الصحافي أو مؤسسته سبيلا إلى دفعها مما يؤدّي في النهاية إلى حبسه، أي أنّ الطريق النهائي هو حبس الصحافيين وهو الأمر الذي رفضته الجماعة الصحافية واعتبرته نوعا من فرض القيود على حرية الرأي والتعبير، بل وجعل الصحافيين مجرد «بوق للسلطة» على حدّ وصف بعض المعترضين عليها.

غير أنّ الأزمة الأكبر في تلك المادة هي الفقر الأخيرة والمتعلقة بحق المحكمة في عقوبة منع موازلة المهنة لمدة عام على الأقل، وهو ما يعدّ تدخلا في قانون نقابة الصحافيين، ويمثل أيضا مخالفة دستورية بعد أن قصر القانون والدستور وحتى مشروع تنظيم الصحافة والإعلام الجديد محاسبة الصحافيين على النقابة وحدها دون أي جهة أخرى وهو الأمر الذي يصف القانون بأنه غير دستوري حال تطبيقه على الصحافيين.

في المقابل يرى البعض أنّ المادة لا تتعلق بالمعل الصحافي وإنما تتعلق بمن يمارسون عمليات النشر سواء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو المدونات الشخصية، وأنّ ذلك الأمر لا يمتدّ في أثره القانوني على الصحافيين...

ويربط المؤيدون لهذا الاتجاه بتعمّد الصحافة في نشر الأخبار الكاذبة.

ما بين وجهتي النظر يبقى قانون مكافحة الإرهاب محل جدل في مصر ومغار ترقب خلال الفترة المقبلة، نظرا لما له من تأثير حتى وإنّ كان نظريا على حرية الرأي والتعبير في الوقت الذي تؤكد فيه الآراء المؤيدة أنه أحد دواعي استقرار الدولة وأنه لا يمتدّ للصحافيين من قريب أو بعيد، وأنّ الخوفات التي تنبئها الجماعة الصحافية لا مبرر لها.

* مقرّر لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة

آراء

انتفاضة 22 آب

وارهاصات التغيير

■ **زياد حافظ***

انتفاضة الشعب اللبناني في 22 آب 2015 محطّة مفصلية في تاريخ لبنان. فكما نحتفل بعيد الاستقلال في 22 تشرين الثاني وبعيد التحرير في 25 أيار، سنحتفل وللبنايين بانتفاضة 22 آب التي هي الأساس للاستقلال الوطني والتحرير من المستعمر والمحتل. واليوم، هذه الانتفاضة هي في وجه النظام العفن الذي قوّض الاستقلال والتحرير، وفي وجه طبقة سياسية فقدت العلاقة بالجماهير.

لا ندري عند كتابة هذه السطور ماذا سيحدث في الأيام أو في الأسابيع والأشهر المقبلة. لا ندري إذا ما سيتمّ خطف هذه الانتفاضة، أسوة بانتفاضات عربية تحولت إلى فوضى فخراب فتوحش. لكن من الأكيد أنّ الكيل طغى عن كل اللبنانيين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الطائفية أو المذهبية أو المناطقيّة، أو كل لون من ألوان الهويات الفرعية، إلا المواطنة التي تتحكّم بمسار الأمور عند اللبنانيين. حتى في بلاد المهجر نشهد حراكا شعبيا يؤيّد حراك ملّطع بربحكم!

هذا يدلّ أنّ في آخر المطاف نزعة الوحدة بين اللبنانيين أقوى من الخطاب التحريضي للقيادات السياسية التي تركزس التقريب لمصلحتها فقط لا غير وليس لمصلحة الطائفة أو المذهب. انتفاضة 22 آب تعني بداية سقوط الطبقة الحاكمة في لبنان. وهذا سقوط في اللحظة الحالية، هو معنوي في الأساس قبل أن يكون نهائيا لجميع القوى السياسيّة التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه. وهذا السقوط، وإنّ لم يترجم حتى الآن بتغيير في النظام وفي النهج السياسي، إلا أنّه يترجم بالاعتصام العابر للطوائف والمذاهب والمناطق الراض له رغم المواقف المتبسّطة للقوى السياسيّة الرئيسيّة.

الاعتصام القائم لم بات من الفراغ ولا كنتيجة عمل للقوى السياسية، اللهم إلا إذا كان معاكسا لها. فقناعس تلك القوى في مواجهة أوجاع المواطن اللبناني أنتج ذلك الاعتصام. وهذا الاعتصام يتراكم مع اعتصامات سبقته، كاعتصامات هيثة الانتفاضة النقابية التي حاولت إجهاضها القوة السياسيّة الرئيّسة ونجحت على الأقلّ في تحييدها ولكن لم تستطع إلغاء تراكم الغضب والرفض، بل أسست وعمّقت المقاومة للظلم والفساد.

اعتصامات هيثة التنسيق، بدورها، لم تات من الفراغ بل كانت انبعاثاً لحراك شعبي حاول خلال الحرب اللبنانيّة إيقاف التزييف الدوموي والخراب الذي أشعلته قوى إقليمية وخارجية لإنهاء الثورة الفلسطينية والقضية برمّتها. وحتى ذلك الحراك هو نتيجة حراك شعبي مطّيع وصل قبل اندلاع الحرب اللبنانيّة إلى مرحلة كأد يفرض نفسه على النخب الحاكمة، لولا الاعتبارات والحسابات الضيقة والخاطئة لبعض القوى الإقليمية التي تدخلت لإجهاض ذلك الحراك.

قد تنجح النخب الحاكمة، مرّة أخرى، في إجهاض أو تحييد تداعيات هذه الانتفاضة، لكنّ النتائج الأولى لها كانت تجميد بعض قرارات مجلس الوزراء، كما أنّ الحراك الشعبي في مختلف المناطق لم يتوقّف وشكل تمرداً على القيادات السياسيّة لتلك المناطق التي أساءت التقدير، فلنا أنّها تستطيع الاستمرار بشعور ومطالب الجماهير اللبنانية. فرغم قوة النظام القائم وتجذره في الوعي اللبناني إلا أنّ عورته اكتشفت عبر استناده إلى الفساد. فنظام الفساد استطاع لفترة أن يتجاوز مطالب الناس، لكنّ الفجور فيه، وخصوصا ما رافقه من ملاسبات في قضية الفجور واستهتار باللبنانيين كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير!

لبنان يعيش هذه الأيام لحظات تاريخية، وما يجعل هذه اللحظات تاريخية هو الحراك الذي جاء خارج الحسابات السياسيّة المبنية على توازنات إقليمية ودولية وعبرت عنها النخب الحاكمة، المتحكّمة بمسار الأمور والتي تعتقد أن لا شيء يستطيع الخروج عن إرادتها. حراك الشعب اللبناني أنّه ذلك الوهم. فمقدور اللبنانيين تحييد الكثير من تداعيات التوازنات، وخصوصا التي تتناقض مع مصالحهم. فإذا نجحت الانتفاضة في تحقيق بعض أهدافها فهذا يفتح الباب على أنهاء الشلل في المؤسسات الحكومية عبر انتخابات جديدة تأتي بخبز جديدة أو على الأقلّ لتفهم النخب الحالية أنّ وقت المحاسبة والمساءلة قد حان!

تاريخية تلك اللحظات، تكمن أيضا في رأينا بأنّ الشعب اللبناني بمختلف تياراته أكثر وعيا وأكثر وطنية من قياداته مرّة أخرى تتعلّم صدق رؤية القائد جمال عبد الناصر بأنّ الشعب هو المعلم وحكمة مؤسس حزب البعث ميشال عفلق بأنّ الشعب هو الضمانة. فالشعب اللبناني أعطى جرعة من الأمل المتجدّد والذي لا يخفت رغم كلّ المصاعب. فإمكانية التحديق وتحسين وما يبقى هو الإنجاز.

إنجاز التغيير له شروط موضوعية أوجدتها تجارب مماثلة في الزمن القريب. الشرط الأول هو وجود قيادة واعية والمطالب اللبناني واضحة ومصداقية معترف بها فتحدّد سقف المطالب التي يصعب تجاوزها والتي يمكن تحقيقها في الظروف الرامنة. الشرط الثاني هي أن تكون المطالب محدّدة وغير فضفاضة ويستحسن أن تتمركز في مطلب واحد مفصلي، فإذ تمّ إنجازه يكون سابقة إنجازات لا تحق. ثالث هذه الشروط أن يشترك فيها قوى سياسية فاعلة وصاحبة مصداقية، وإضافة إلى مشاركة القوى السياسيّة أن تكون عابرة للطوائف والمذاهب والمناطق وتشمل مختلف الأعمار. والهدف المادي لتلك المشاركة هو الوصول إلى حدود مليونيّة مستمرة. الشرط الرابع هو سلمية الحراك وتجنّب عسكريته والانتباه إلى ضبط الحراك ضمن القوانين واحترام الملكية والرأي الآخر. الشرط الخامس هو كسب القوى الأئمنة والجيش إلى جانب الحراك. فالخطاب الموجّه إليهم هو أنّ الحراك هو أيضا لهم وليس ضدّهم، بل ضدّ الطبقة الحاكمة التي خذلت الجميع بما فيهم

المطلب الرئيسي في رأينا هو وجوب الإصرار على قانون انتخاب جديد للمجلس النيابي على قاعدة النسبية خارج القيد الطائفي أو المذهبي والدائرة الواحدة. فقانون الانتخاب المقترح قد يفسخ المجال أمام العديد من القوى السياسيّة الوازنة التي يقصدها القانون الحالي ومشقاته وهي قوى أقرب إلى مطالب الجماهير من القوى المتحكّمة حاليا بمصير الوطن. فالأحزاب السياسيّة تستطيع أن تتمثّل على قاعدة البرنامج السياسي وليس على قاعدة الطائفة أو المذهب. ولكن يمكن تبني قانون على قاعدة النسبية والدائرة الواحدة حتى على قاعدة القيد الطائفي أو المذهبي كمرحلة أولى إلى أن يتمّ تكوين مجلس شيوخ يمثل الطوائف، وأنّ كلّ من اللذين يعتبرون أنّ التمسك بالتّمثيل الطائفي على أيّ مستوى كان من العبثية السياسيّة.

هذا على ما يمكن إنجازه، لكن لا تعني عن بلانا قوة النظام الطائفي والشراسة المتوقّعة للفاعم عن مصالحه. فالنظام يشك كافة الإمكانيات ويتمتع بالدمع الغربي وبعض الإقليمي بملك المطلق الذي يربد لبنان ولسائر دول الشرق العربي التحول إلى جموعات طائفية ومذهبية متناحرة لا يربطها ببعضها أي شيء وحتى التاريخ والألفة التاريخية وذلك لأدلة والمرشوع الصهيوني. إلا أنّ الأمل بالتغيير تجدد وهذا هو الإنجاز الأكبر الذي يجب تحصيله.

* عماد العنتدي القومي العربي